التحولات السياسية والاجتماعية في حضرموت

دراسة في الجذور التاريخية والتحولات السياسية والاجتماعية المعاصرة

مركز الأحقاف للدراسات
الاستراتيجية والإعـــلام
Al-Ahqaf Center
for Strategic Studies and Media

alahgafnet

الملخص التنفيذي

تتناول هذه الدراسة محافظة حضرموت باعتبارها كيانًا استثنائيًا في اليمن، إذ تجمع بين تاريخ عريق وهوية حضارية متجذرة وثروات طبيعية كبيرة، وفي الوقت نفسه تعاني من تهميش مزمن واستنزاف لمواردها من قبل الدولة المركزية. ومن خلال قراءة معمقة للجذور التاريخية والتحولات السياسية والاجتماعية، يظهر أن حضرموت لم تكن يومًا مجرد طرف هامشي، بل منطقة قادرة على التأثير وصياغة الأحداث.

وترصد الدراسة مسار العلاقة بين حضرموت والمركز، حيث ظلّت هذه العلاقة قائمة على عدم التوازن ففي الجنوب بعد الاستقلال، فرض نموذج سلطوي مركزي ألغى الهويات المحلية، وفي ظل الوحدة تحولت حضرموت إلى خزان نفطي يستنزف دون مردود تنموي حقيقي. وقد ولّد هذا التناقض شعورًا متجذرًا بالغبن، مهد الطريق إلى بروز حركات احتجاجية وسياسية محلية.

وتوضح الدراسة أبرز المحطات المفصلية في العقد الأخير الهبة الشعبية الأولى (2013–2014) عقب اغتيال الشيخ سعد بن حبريش وما نتج عنها من بروز حلف قبائل حضرموت، ثم سقوط المكلا بيد القاعدة عام 2015 الذي كشف هشاشة الدولة المركزية، وما أعقبه من تأسيس قوات النخبة الحضرمية (2016) التي أثبتت نجاح الأمن المحلي كما تتناول مرحلة اللواء فرج البحسني (2016–2021) التي شهدت استقرارًا نسبيًا وولادة مؤتمر حضرموت الجامع، ثم تنتقل إلى الأحداث الراهنة (2021–2025) حيث تصاعدت الاحتجاجات الشعبية على سوء الخدمات، لتتحول إلى مطالب سياسية واجتماعية أوسع مع أحداث مدينة تريم وقرارات حلف قبائل حضرموت بوقف تصدير النفط.

وتلخص الدراسة إلى أن حضرموت اليوم تمثل رقمًا صعبًا في المعادلة اليمنية والإقليمية، بما تمتلكه من ثروة نفطية وزراعية، وموقع استراتيجي على بحر العرب، ومجتمع متماسك قادر على صياغة مطالبه. وأكدت أن تجاهل هذه المطالب سيؤدي إلى استمرار المقاومة الشعبية بأشكال أكثر حدة، بينما إدماج حضرموت في إطار وطني عادل وشفاف سيشكل مدخلًا أساسيًا لاستقرار اليمن والمنطقة.

وتوصي الدراسة بضرورة إعادة صياغة العلاقة مع المركز على أساس الشراكة الحقيقية، وضمان نصيب عادل لحضرموت من عائدات النفط، وتفعيل مخرجات مؤتمر حضرموت الجامع كوثيقة مرجعية، فضلًا عن إشراك القوى القبلية والاجتماعية والمجتمع المدني في أي تسوية سياسية قادمة، مع إدراك أن موقع حضرموت يجعل مستقبلها قضية ذات بعد وطني وإقليمي في آن واحد.

مقدمة

حينما نتناول الحديث عن حضرموت فإننا لا نتناول رقعة جغرافية عابرة في خارطة اليمن وحسب بل نتناول فضاءً تاريخيًا وثقافيًا واقتصاديًا واجتماعيًا متكاملًا، يحمل في جوفه طبقات متراكمة من الذاكرة الجمعية والوعي السياسي الممتد عبر قرون طويلة إن حضرموت، بما تمتلكه من امتداد ساحلي طويل على بحر العرب، وبما تحتويه من سهول ووديان وصحارى مترامية الأطراف، وبما تختزنه من ثروات نفطية ومعدنية وزراعية، لم تكن في يوم من الأيام مجرد محافظة ضمن التقسيم الإداري للدولة اليمنية الحديثة، بل كانت وما تزال تمثل كيانًا قائمًا بذاته، يملك خصوصية شديدة التفرد، وقدرة متجددة على إعادة إنتاج دوره في كل مرحلة من مراحل التاريخ، وفقًا لمعطيات تلك المرحلة وظروفها وبالحديث عن حضرموت في سياق الأكاديمي لا يمكن أن يُختزل في عناوين سياسية مباشرة أو أرقام اقتصادية جامدة لأن حضرموت ليست مجرد مورد نفطي أو خزان بشري، وإنما هي هوية راسخة، وتجربة متواصلة من التفاعل بين المحلي والوطني والإقليمي والدولي فمنذ القرون الوسطى، عرفت حضرموت كيف تخرج أبناءها إلى المهاجر البعيدة، إلى الهند وشرق إفريقيا وجنوب شرق آسيا، ليصبح الحضرمي تاجرًا وداعيةً ومثقفًا، ينشر ثقافته الدينية والتجارية، ويؤسس شبكات نفوذ ممتدة، جعلت من اسم حضرموت مرتبطًا بالثقة والجدية والانضباط هذه الشبكات لم تكن مجرد روافد مالية عبر الحوالات والاستثمارات، بل كانت أيضًا روافد فكرية أعادت تشكيل الوعي المحلي، وربطت بين الداخل الحضرمي والفضاءات الخارجية ومع دخول العصر الحديث وتبلور الدولة الوطنية في اليمن بشقيه الشمالي والجنوبي، وجدت حضرموت نفسها في مواجهة سؤال مركزي كيف تحافظ على خصوصيتها التاريخية وهويتها الاجتماعية في ظل سلطة مركزية ناشئة لا تعترف بتعدد الهويات هذا السؤال ظل يتكرر منذ ما بعد الاستقلال في الجنوب عام 1967، مرورًا بقيام الوحدة اليمنية في 1990، وصولًا إلى ما بعد 2011، عندما دخلت اليمن في دوامة انهيار الدولة المركزية.

لقد كان واضحًا منذ اللحظة الأولى أن حضرموت تمثل رقمًا صعبًا في معادلة الدولة اليمنية، فهي المحافظة الأكبر مساحة أكثر من ثلث اليمن وهي المحافظة الأغنى بالموارد النفطية، وهي أيضًا المحافظة التي تمتلك حدودًا طويلة مع المملكة العربية السعودية، فضلًا عن شريط ساحلي مترامي الأطراف، ما يمنحها موقعًا استراتيجيًا بالغ الحساسية هذه العناصر جعلت من حضرموت مطمعًا للقوى المركزية، وفي الوقت نفسه جعلتها أكثر عرضة للتهميش، إذ اعتُبرت في نظر الحكومات المتعاقبة مجرد خزان نفطي يجب استنزافه لصالح المركز، دون أن يُترجم ذلك إلى تنمية حقيقية أو خدمات مستدامة لقد تراكمت عبر العقود شعورٌ حضرمي بالغبن والإقصاء، وكان هذا الشعور يتجسد في المواقف اليومية البسيطة كما في الأحداث

الكبرى فالمواطن الحضرمي كان يرى النفط يُستخرج من أرضه، بينما الكهرباء تنقطع عن بيته لساعات طويلة، والمياه تُشحّ في قريته، والشباب يتكدسون في البطالة بلا أفق ومع كل خطاب رسمي يتحدث عن وحدة البلاد" أو التنمية الشاملة كان الحضرمي يدرك أن نصيبه من هذه الوحدة أو تلك التنمية لا يتجاوز الفتات هنا بالضبط تكمن جذور التوتر الذي سيظهر لاحقًا في شكل هبات واحتجاجات وحركات سياسية.

ومع حلول العقد الثاني من الألفية الجديدة، كان اليمن يدخل مرحلة انتقالية مرتبكة بعد ثورة 2011، لكن حضرموت دخلت تلك المرحلة وهي تحمل إرثًا أثقل إرث التهميش التاريخي، وغياب الدولة الفاعلة ووجود قوات عسكرية من خارج المحافظة تسيطر على واديها وساحلها، وتتعامل مع السكان بروح استعلاء وغربة هذه التركيبة جعلت الانفجار أمرًا حتميًا، وجعلت حادثة مقتل الشيخ سعد بن حبريش عام 2013 ليست مجرد حادثة فردية، بل شرارةً فجّرت برميل بارود مكتوم منذ سنوات طويلة وإن سردية حضرموت منذ 2013 ليست مجرد سردية احتجاجات مطلبية، بل هي سردية تحول سياسيا اجتماعي عميق فالهبة الشعبية الأولى، ثم الانفلات الأمني في سيئون ووادي حضرموت، ثم سقوط المكلا بيد القاعدة، ثم تحريرها على يد قوات محلية ثم مرحلة الانهيار الخدماتي، ثم الاحتجاجات الشعبية الأخيرة على الخدمات في 2023–2025 — كل هذه الأحداث ليست حلقات معزولة، بل هي خيوط متشابكة في نسيج واحد، يروي قصة حضرموت الحديثة: قصة البحث عن موقع جديد في الدولة، أو ربما خارجها.

ولأن حضرموت ليست مجرد جغرافيا محلية، فإن كل ما يجري فيها يكتسب أبعادًا إقليمية ودولية فعندما تسقط المكلا في يد القاعدة، لا يقتصر الأمر على أمن حضرموت، بل يتحول إلى قضية إقليمية ودولية، تثير اهتمام الولايات المتحدة والتحالف العربي وعندما تخرج احتجاجات في شوارع المكلا ضد انقطاع الكهرباء، فإن الأمر لا يقتصر على خدمات محلية، بل يصبح رسالة سياسية إلى المركز وصناع القرار بأن حضرموت لم عد صامتة، وأنها قادرة على تحويل معاناتها اليومية إلى فعل سياسي ضاغط ومن متابعة المسار التاريخي والسياسي والاجتماعي لحضرموت تكشف أن هذه المحافظة لم تكن يومًا ساحةً هامشيةً في التاريخ اليمني، بل كانت على الدوام فاعلًا متجددًا قادرًا على إعادة إنتاج ذاته كلما فرضت الظروف ذلك ففي أزمنة الضعف والانقسام التي عاشتها الدولة اليمنية المركزية، كانت حضرموت إما مركزًا بديلًا للحكم أو واحةً للهدوء والاستقرار مقارنةً بالمناطق الأخرى التي تعصف بها الصراعات هذا التمايز منحها دائمًا موقعًا خاصًا في الوعي الوطني، بل وفي الوعي الإقليمي.

إذ ارتبط اسم حضرموت بالعلم والدعوة والاقتصاد والهجرة، أكثر مما ارتبط بالصراع والاقتتال الأهلي ومع ذلك، فإن الدخول في مرحلة الدولة الوطنية الحديثة لم يكن سهلًا على حضرموت، فقد وجدت نفسها أمام نموذج سلطوي مركزي لا يعترف بالتعددية الاجتماعية والثقافية، بل يسعى إلى صهر الجميع في

قالب واحد كانت الدولة الجنوبية بعد الاستقلال مثالًا على هذا التوجه، إذ عمدت إلى إلغاء السلطنات التقليدية ودمجها في إطار الدولة، وهو ما مثّل بالنسبة لكثير من الحضارم بداية إحساس جديد بالاغتراب داخل كيان كان يُفترض أنه يمثلهم ولم يكن حال الوحدة اليمنية مختلفًا، إذ سرعان ما تحولت حضرموت بعد 1990 إلى خزان اقتصادي مهمّش تُستخرج من أرضها الثروات بينما يظل أبناؤها في الهامش، لا يتمتعون بفرص سياسية متكافئة ولا بخدمات تنموية تليق بحجم إسهامهم في رفد الاقتصاد الوطني وهذه التجربة الطويلة من التهميش لم تُبقَ ساكنة، بل تفاعلت مع وعي حضرمي متجدد، صقلته تجارب الهجرة والانفتاح على العالم الخارجي وأنتجت عقلية قادرة على تنظيم ذاتها والبحث عن أدوات للتعبير عن مطالبها لذا لم يكن غريبًا أن تكون حضرموت في مقدمة المشهد بعد 2011، عندما بدأت مؤشرات انهيار الدولة المركزية تلوح في الأفق وهذا المزيج سرعان ما ظهر جليًا في الهبة الشعبية الأولى عام 2013، والتي مثلت نقطة انعطاف في تاريخ حضرموت الحديث التي كانت إعلانًا عن ولادة وعي حضرمي جماعي جديد، وعي يرى أن حضرموت قادرة على أن تتحرك ككتلة واحدة، وأن تعبر عن مطالبها ليس فقط بالطرق التقليدية عبر الشكاوى والعرائض، وإنما بالفعل الميداني على الأرض ومن هنا جاء تشكل مكون حضرمي ككيان جامع استطاع لأول مرة أن يوحد الصوت القبلي ويضعه في مواجهة السلطة المركزية.

فالهبة الشعبية وما تلاها من مواقف شكلت بداية لتبلور مشروع حضرمي جديد، مشروع لا يقتصر على الجانب القبلي أو الاجتماعي، بل يمتد إلى الجانب السياسي، إذ باتت المطالب تتحدث عن إدارة الموارد محليًا، وعن ضرورة تمكين أبناء حضرموت من حكم محافظتهم، وعن العدالة في توزيع السلطة والثروة هذه المطالب كانت بمثابة إعلان غير مباشر بأن حضرموت لم تعد ترضى بدور التابع، وأنها باتت تسعى لدور الشريك أو حتى البديل ولم تمضِ سوى أشهر قليلة حتى جاء الحدث الذي سيكشف بوضوح هشاشة الدولة المركزية وعجزها عن حماية حضرموت، وهو الانفلات الأمني المتسارع في سيئون ووادي حضرموت، والذي اتخذ شكل اغتيالات منظمة، وتقطعات، وانتشار للجماعات المسلحة، وصولًا إلى سقوط المكلا في يد تنظيم القاعدة عام 2015 هذا السقوط لم يكن مجرد حدث أمني، بل كان نقطة فاصلة كشفت أن الدولة لم تعد موجودة.

وأن حضرموت تُركت لمصيرها ولقد كان وقع سقوط المكلا صادمًا، لكن الأهم كان في كيفية استعادة المدينة فعندما تدخلت قوات النخبة الحضرمية بدعم دول التحالف العربي، ونجحت في تحرير المكلا عام 2016، أدرك الجميع أن حضرموت دخلت مرحلة جديدة مرحلة امتلاك أداة أمنية محلية قادرة على إدارة شؤونها بعيدًا عن هيمنة المركز هذه التجربة لم تمثل فقط انتصارًا أمنيًا، بل كانت إعلانًا سياسيًا بأن حضرموت تستطيع أن تحمي نفسها إذا تُركت تفعل ذلك، بل ربما تفعل ذلك بكفاءة أعلى من المركز نفسه

ومع صعود المحافظ اللواء الركن فرج سالمين البحسني، بدا وكأن حضرموت تعيش لحظة استقرار نسبي، إذ تمكنت النخبة الحضرمية من تأمين الساحل، وبدأت بعض المشاريع التنموية، وظهر "مؤتمر حضرموت الجامع" كإطار جامع يسعى إلى صياغة رؤية موحدة

ومع مرور الوقت، عاد الغضب الشعبي يتصاعد، خصوصًا مع تدهور الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والوقود فالحضارم الذين فرحوا بتحرير المكلا وتثبيت الأمن، وجدوا أنفسهم يواجهون انقطاعات يومية في الكهرباء، وأزمات متكررة في الوقود، وتدهورًا في مستوى الخدمات الصحية والتعليمية هذا التناقض بين الإنجاز الأمني والإخفاق الخدمي أعاد إلى الواجهة مطالب أكثر جذرية، تجسدت في الاحتجاجات الشعبية التي اجتاحت مدن حضرموت في السنوات الأخيرة.

ولم تعد هذه الاحتجاجات مجرد صرخات مطلبية، بل أصبحت فعلًا سياسيًا يحمل دلالات عميقة فالخروج إلى الشوارع، وإيقاف الشاحنات النفطية، وإقامة الخيام في الميادين، كلها تعبيرات عن انتقال الوعي الحضرمي من مرحلة الاعتماد على القيادات القبلية أو العسكرية إلى مرحلة الفعل الشعبي المباشر لقد تحولت المطالب من كونها قبلية أو نخبوبة إلى كونها جماهيرية، وهذا التحول هو ما يمنح الأحداث الأخيرة في حضرموت أهميتها البالغة.

تبحث هذه الدراسة في وضع محافظة حضرموت باعتبارها حالة خاصة في اليمن، حيث تمتلك تاريخًا طويلًا وهوية مميزة وثروات كبيرة، لكنها عانت من التهميش والاستنزاف من قبل الدولة المركزية ومن خلال

استعرض الجذور التاريخية والهوية الحضرمية المتميزة.

تناول علاقة حضرموت بالمركز والتهميش الاقتصادي والسياسي.

ناقش الهبة الشعبية 2013–2014 وتأسيس حلف القبائل.

رصد سقوط المكلا 2015 وتحريرها بجهود النخبة الحضرمية.

تناول مرحلة البحسني ومؤتمر حضرموت الجامع.

عرض الاحتجاجات الراهنة 2021–2025 ودور الحلف في وقف تصدير النفط.

الجذور التاريخية والسياسية لحضرموت

من الصعب أن نفهم موقع حضرموت الحالي من دون العودة إلى جذورها التاريخية والسياسية، إذ أن ما نشهده اليوم من مطالبات متجددة بالحكم الذاتي، وما نراه من احتجاجات شعبية على التهميش، وما نلحظه من بروز فاعلين محليين أقوياء في مواجهة الدولة المركزية، كل ذلك ليس وليد اللحظة الراهنة وحدها وإنما هو امتداد لمسار طويل من التفاعلات بين المركز والأطراف، وبين حضرموت كإقليم ذي خصوصية وبين الدول المتعاقبة التي حاولت إخضاعه ضمن كيان أكبر إن سردية حضرموت ليست قصة جديدة وإنما هي قصة قديمة تعيد إنتاج ذاتها بأشكال مختلفة عبر القرون لقد كانت حضرموت عبر تاريخها الطويل أرضًا غنية بالموارد، مفتوحة على البحر والبر، مترابطة اجتماعيًا من خلال القبيلة والدين والهجرة هذه العناصر مجتمعة جعلت منها منطقة ذات نزعة استقلالية راسخة، إذ لم تكن يومًا مجرد تابع لمركز سياسي بعيد، بل كانت دائمًا قادرة على أن تدير شؤونها الداخلية عبر سلطاتها المحلية أو مشيخاتها القبلية أو سلطاناتها التقليدية ففي القرنين التاسع عشر والعشرين، برزت سلطنة القعيطي وسلطنة الكثيري بوصفهما نموذجين لحكم محلي متمايز، تمكّنا من فرض سلطتهما على أجزاء واسعة من حضرموت، مع الحفاظ على علاقات خارجية خاصة، سواء مع القوى الاستعمارية كالبريطانيين في عدن، أو مع المراكز الدينية والتجارية في الحجاز والهند وشرق إفريقيا هذا النموذج أرسى في الوعي الحضرمي فكرة أن الحكم المحلي ليس استثناءً، بل هو الأصل، وأن أي سلطة مركزية تأتي من خارج حضرموت إنما هي حالة عابرة قد تستمر زمنًا لكنها لا تلغي جذور الاستقلالية المتجذرة.

وعندما جاء الاستعمار البريطاني إلى عدن، لم يمد نفوذه المباشر إلى كامل حضرموت، بل تركها في إطار سلطنات شبه مستقلة، مرتبطة به بمعاهدات حماية أكثر مما هي خاضعة لسيطرته المباشرة هذا الوضع عزز من إحساس الحضارم بأنهم يملكون خصوصية، وأنهم ليسوا مجرد رعايا في دولة استعمارية موحدة، بل هم جزء من كيان محلي له تقاليده وسلطاته وفي الوقت نفسه، كان أبناء حضرموت في المهجر يحققون نجاحات اقتصادية هائلة، ويقيمون شبكات نفوذ في جاوة وسنغافورة وكينيا وتنزانيا، حتى غدا اسم الحضرمي مرادفًا للتجارة الموثوقة والالتزام الديني وهذه خلقت نوعًا من الاستقلال المالي والاجتماعي عن المركز، وجعلت حضرموت دائمًا في وضع متميز مقارنة ببقية مناطق اليمن ومع استقلال جنوب اليمن عام 1967، وقيام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، دخلت حضرموت مرحلة جديدة، إذ جرى إلغاء السلطنات وإدماجها في الدولة الاشتراكية الناشئة بالنسبة لكثير من الحضارم، مثل هذا التحول صدمة سياسية واجتماعية، إذ انتقلوا فجأة من حكم محلي شبه مستقل إلى سلطة مركزية شديدة الصرامة تسعى إلى إخضاع الجميع تحت أيديولوجيا واحدة ورغم أن الدولة الجديدة حاولت أن تحقق المساواة الاجتماعية

وتبني مؤسسات حديثة، إلا أن الثمن كان تآكل الهوية المحلية، وتقييد حرية المبادرة، ومصادرة السلطة من أيدي الزعامات التقليدية هنا بدأ يتكون في الوعي الحضرمي شعور داخل كيان جنوبي

ومع إعلان الوحدة اليمنية عام 1990، ظن البعض أن صفحة جديدة ستُفتح، وأن حضرموت ستحصل على نصيبها من التنمية والمشاركة السياسية، خصوصًا مع انفتاح النظام على التعددية الحزبية في بداياته غير أن السنوات التالية سرعان ما كشفت أن الوحدة لم تكن سوى إعادة إنتاج للهيمنة المركزية، ولكن هذه المرة من صنعاء فقد جرى التعامل مع حضرموت بوصفها خزانًا للثروات النفطية، فيما تركزت السلطة والثروة في يد النخب الشمالية وعندما اندلعت حرب 1994، وجد الحضارم أنفسهم مرة أخرى مجرد ساحة تُستخدم لخدمة صراع القوى الكبرى، دون أن يكون لهم رأي حقيقي في مسار الأحداث ومنذ ذلك الحين، تكرس نمط واضح الدولة المركزية تستخرج النفط من حضرموت، وتتركها في المقابل غارقة في البطالة وانقطاع الخدمات.

كل هذه التراكمات التاريخية تفسر كثيرًا من الأحداث اللاحقة فحين اندلعت ثورة 2011 في اليمن، كان الحضارم يراقبون ما يجري بوعي مختلف وعي لم يرَ في الثورة مجرد فرصة لتغيير النظام، بل رآها فرصة لإعادة طرح سؤال العلاقة مع المركز ومع سقوط مؤسسات الدولة بعد 2014، بدا أن التاريخ يعيد نفسه، وأن حضرموت تُركت مرة أخرى لمصيرها لكن الفارق هذه المرة أن الحضارم كانوا أكثر وعيًا بقدرتهم على التحرك ككتلة واحدة، وأكثر تصميمًا على ألا يكونوا مجرد ضحايا لصراعات المركز.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد كان النفط هو العامل الأكثر حساسية في العلاقة بين حضرموت والمركز فمنذ بدء عمليات الاستخراج في ثمانينيات القرن الماضي، وحتى اليوم، ظل النفط يمثل المورد الرئيسي للدولة اليمنية، فيما بقيت حضرموت ترى أنها لا تحصل إلا على فتات العوائد في كل خطاب رسمي يتحدث عن التنمية الوطنية، كان الحضارم يتساءلون أين نصيبنا من هذه الثروة وكيف يمكن لمحافظة تنتج ملايين البراميل سنويًا أن تعاني من انقطاع الكهرباء وانهيار الخدمات هذه المفارقة المرة زرعت بذور السخط الشعبي، ورسخت قناعة بأن المركز ليس شريكًا في التنمية، بل هو خصم يستنزف الموارد.

وفي الجانب الاجتماعي، لعبت الهجرة دورًا مزدوجًا فمن جهة، وفرت الحوالات المالية شبكة أمان اقتصادي، وخففت من آثار التهميش لكن من جهة أخرى، عززت الهجرة الشعور بأن الدولة المركزية لا تقدم شيئًا، وأن الاعتماد الحقيقي يكون على الذات أو على الخارج كما أن احتكاك المهاجرين الحضارم بمجتمعات أكثر استقرارًا وتنظيمًا زاد من وعيهم بالفجوة الهائلة بين ما يعيشونه في الخارج وما يواجهه أهلهم في الداخل. هذا الوعي انتقل عبر الحوالات والزيارات والأحاديث، ليغذي إدراكًا جمعيًا بأن حضرموت تستحق أفضل مما تحصل عليه.

إن جذور علاقة حضرموت بالمركز إذن ليست وليدة اللحظة الراهنة، بل هي جذور ممتدة عبر قرون. ففي كل مرة حاول المركز أن يفرض هيمنته، قاومت حضرموت إما بالانسحاب إلى خصوصيتها المحلية، أو بالتعبير عن رفضها بطرق مختلفة، من الهجرة إلى التمرد إلى الاحتجاج. وفي كل مرة عجز المركز عن توفير الخدمات أو تحقيق العدالة، تجددت في حضرموت المطالب بالحكم الذاتي أو الإدارة المحلية. هذه الجدلية بين المركز والهامش هي التي شكّلت، وما تزال تشكّل، جوهر المسألة الحضرمية وإذا أردنا أن نحلل هذه العلاقة بعمق، فعلينا أن ندرك أن حضرموت ليست مجرد طرف ضعيف في مواجهة مركز قوي، بل هي طرف يمتلك من الموارد البشرية والمادية ما يجعله قادرًا على قلب المعادلة. وهذا ما سنراه بوضوح في الفصول التالية، حيث سيتضح أن حضرموت لم تعد تقبل بأن تكون مجرد هامش، بل إنها تسعى لأن تكون مركزًا بحد ذاتها، سواء داخل اليمن أو حتى خارجه.

من خلال قراءة العلاقة بين حضرموت والمركز تكشف أنها مرت بثلاثة أنماط رئيسية:

مرحلة التعايش الاستقلالي: كما في عهد السلطنات، حيث كان هناك مركز خارجي (البريطانيون) لكن العلاقة معه كانت قائمة على الحماية لا السيطرة الكاملة.

مرحلة التبعية القسرية: كما في عهد الدولة الجنوبية ثم بعد الوحدة، حيث فُرضت هيمنة مركزية قوية حاولت تذويب حضرموت داخل إطار أوسع.

مرحلة المقاومة والمطالبة: كما في مرحلة ما بعد 2011، حيث بدأ الحضارم يرفعون صوتهم عاليًا ويطالبون بحقوقهم بشكل منظم.

هذا التحول من التعايش إلى التبعية إلى المقاومة يعكس مسارًا تصاعديًا، إذ كلما حاول المركز فرض مزيد من السيطرة، زاد رد فعل حضرموت باتجاه الاستقلالية ولعل أهم ما يميز هذه العلاقة أن حضرموت لم تكن في يوم من الأيام طرفًا ضعيفًا تمامًا. صحيح أنها عانت من التهميش والإقصاء، لكنها كانت تملك دائمًا أوراقًا تجعلها قادرة على الضغط: النفط، الموقع الجغرافي، الكثافة السكانية المهاجرة، العمق القبلي. هذه الأوراق استخدمت بطرق مختلفة، من الاعتصامات وقطع الطرق، إلى تشكيل الحلف القبلي، إلى بناء قوات النخبة الحضرمية لاحقًا.

إن إدراك هذه الجذور التاريخية والسياسية يضعنا أمام حقيقة واضحة: أن ما نراه اليوم من احتجاجات شعبية وهبات متكررة ليس مجرد انفجار غضب لحظي، بل هو استمرار لمسار طويل من العلاقة غير المتوازنة بين المركز وحضرموت وما لم يُعالج هذا الخلل التاريخي، فإن حضرموت ستظل تعيد إنتاج مقاومتها بأشكال جديدة، وربما أكثر جذرية مع مرور الوقت.

التحولات الكبرى التي مرت بها حضرموت

1- انطلاق الهبة الحضرمية الأولى

عندما نتأمل مسار الأحداث في حضرموت مطلع العقد الثاني من الألفية الثالثة، نجد أن الهبة الحضرمية الأولى كانت اول محطة فاصلة في تاريخ حضرموت الحديث، بل يمكن القول إنها لحظة الوعي الجماعي التي حركت الركود التاريخي وأعادت صياغة موقع المحافظة في الخارطة اليمنية إن هذه الهبة، التي اندلعت في أواخر عام 2013 واستمرت بفاعلية خلال عام 2014، جاءت تتويجًا لتراكمات طويلة من التهميش والإقصاء، وجاءت أيضًا كنتيجة مباشرة لحادثة بعينها فجرت الغضب المكبوت حادثة اغتيال الشيخ سعد بن حبريش، شيخ مشايخ قبائل حضرموت وأحد أبرز الرموز القبلية في اليمن بشكل عام ولقد شكّلت تلك الحادثة الشرارة التي أطلقت موجة غير مسبوقة من الاحتجاجات، لأن مقتل رمز قبلي بحجم ابن حبريش لم يُنظر إليه على أنه مجرد جريمة فردية، بل اعتُبر اعتداءً سافرًا على الكرامة الجمعية للحضارم، ورسالة من المركز مفادها أن حياة أبنائهم وأعيانهم ليست محل احترام ولأن حضرموت عرفت تاريخيًا كيف تتعامل مع مثل هذه الإهانات الجماعية، فقد تحولت الحادثة بسرعة إلى لحظة مفصلية أذابت الخلافات الداخلية وجمعت الصفوف تحت راية واحدة: راية الهبة الشعبية.

ولفهم دلالات الهبة الأولى، لا بد من استعراض السياق الذي سبقها فمنذ عام 2011، ومع اندلاع الثورة الشبابية في صنعاء ومدن أخرى، كان اليمن يعيش حالة من الفوضى السياسية والأمنية فالدولة المركزية ضعفت بشكل غير مسبوق، وأجهزتها الأمنية والعسكرية تآكلت بفعل الانقسام بين الموالين لصالح والموالين للثورة في هذا المناخ المرتبك، كانت حضرموت تبدو كأنها بعيدة عن مركز الأحداث، لكنها في الواقع كانت تغلي تحت السطح فالنفط الذي يُستخرج من أراضيها لم ينعكس في تحسين الخدمات، والقوات العسكرية المتمركزة في وادي حضرموت كانت تُنظر إليها باعتبارها قوة غريبة تمارس القمع ولا توفر الأمن، فيما ظل السكان يعانون من انقطاعات متكررة للكهرباء وندرة في فرص العمل هذا الوضع ولد شعورًا عامًا بأن حضرموت تُستنزف دون مقابل، وأن صبر الناس قد بلغ مداه ومن هنا، حين قتل الشيخ سعد بن حبريش في ديسمبر 2013، كان المناخ مهيأ لانفجار واسع، فقد جاءت الحادثة بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، وجعلت الغضب المكبوت ينفجر في شكل هبة جماهيرية غير مسبوقة ورد الفعل الأول كان تشكيل حلف قبائل حضرموت، وهو كيان جامع نجح لأول مرة في توحيد القبائل المختلفة تحت مظلة واحدة، بعيدًا عن الانقسامات التقليدية لقد أدركت القبائل أن قوتها في وحدتها، وأن المركز لا يمكن أن يستجيب لمطالبها إذا ظلت متفرقة وهكذا وُلد الحلف كإطار سياسي–اجتماعي جديد، سرعان ما أصبح المرجعية الأساسية للهبة.

هذا التشكيل لم يكن حدثًا بسيطًا، بل كان تحوّلًا تاريخيًا في بنية المجتمع الحضرمي، لأنه نقل القبيلة من كونها وحدة متفرقة إلى كونها فاعلًا جماعيًا قادرًا على التفاوض والضغط وقد مثّل ذلك إعلانًا بأن حضرموت لم تعد مجرد مجموع قبائل، بل صارت جبهة موحدة ذات خطاب سياسي.

اعتمدت الهبة على مجموعة من الأدوات الاحتجاجية التي عكست وعيًا جديدًا بأهمية الفعل الجماهيري. فقد لجأت إلى قطع الطرق المؤدية إلى الحقول النفطية، لحرمان المركز من أهم موارده وإجباره على الاستماع وإقامة الاعتصامات المفتوحة في ميادين المدن، ما أعطى الهبة بعدًا شعبيًا يتجاوز العمل القبلي التقليدي واستخدام وسائل الإعلام المحلية والخارجية لتسليط الضوء على مطالب الحضارم، وهو ما منح الهبة حضورًا في النقاش الوطني والإقليمي ومن خلال هذه الأدوات، أرسلت حضرموت رسالة واضحة: أنها ليست مجرد هامش يمكن تجاهله، بل إنها تمتلك أوراق ضغط حقيقية، وأنها قادرة على تحويل مطالبها إلى فعل مؤثر ولم تكن مطالب الهبة مجرد مطالب خدمية عابرة، بل كانت تحمل في جوهرها بعدًا سياسيًا. فقد طالبت بـإخراج القوات العسكرية الغريبة عن المحافظة وتمكين أبناء حضرموت من إدارة أمنهم وتمكين الحضارم من إدارة مواردهم النفطية وضمان نصيب عادل منها وقف سياسات التهميش التي حرمت المحافظة من المشاريع التنموية هذه المطالب مثلت تحولًا نوعيًا، لأنها لأول مرة صيغت في إطار رؤية واضحة لإعادة تعريف علاقة حضرموت بالمركز. لم يعد الأمر مجرد شكوى من الخدمات، بل أصبح مشروعًا سياسيًا لإعادة التوازن بين الطرفين ومعه تبلور خطاب جديد حول علاقة حضرموت بالمركز ومكانتها في اليمن.

على المستوى الاجتماعي، مثّلت الهبة إعادة إحياء للقيم القبلية التقليدية ولكن في سياق حديث لقد اعتاد المجتمع الحضرمي أن يلجأ إلى القبيلة كملاذ للحماية والعدالة حين تغيب الدولة، ولكن هذه المرة جرى توظيف البنية القبلية في عمل جماعي منظم يتجاوز النطاق الضيق للعشيرة أو الفخذ أو المنطقة عندما تشكّل حلف قبائل حضرموت، كان ذلك اعترافًا بأن وحدة الصف شرط أساسي لانتزاع الحقوق ولأول مرة، وجد المواطن البسيط نفسه جزءًا من مشروع جماعي واسع يربط بين الساحل والوادي والبادية، ويوحد الخطاب في مواجهة المركز إن هذا التحول الاجتماعي لم يكن مجرد اصطفاف قبلي، بل كان ولادة وعي جديد: وعي يرى أن الكرامة الجمعية لا تُصان إلا بالفعل الجماعي، وأن الحقوق لا تُنتزع إلا إذا توحد الصوت الحضرمي. وقد انعكس ذلك في الحشود الكبيرة التي خرجت في الاعتصامات والمسيرات، حيث شارك شباب وطلاب وعمال إلى جانب المشايخ والوجهاء، في مشهد لم تعهده حضرموت منذ عقود طويلة.

أما على المستوى السياسي، فقد مثّلت الهبة تحديًا مباشرًا لشرعية المركز إذ أن المطالب التي رفعتها لم تقتصر على تحسين الخدمات أو التحقيق في جريمة قتل، بل ذهبت أبعد من ذلك لتطرح سؤالًا جوهريًا من يملك الحق في إدارة حضرموت وعندما طالب الحلف بإخراج القوات العسكرية القادمة من خارج المحافظة، كان يعلن عمليًا أن السيادة الأمنية يجب أن تكون بيد أبناء حضرموت هذه المطالبة حملت في طياتها دلالة سياسية عميقة، لأنها أعادت طرح فكرة الحكم الذاتي أو الإدارة المحلية القوية، ولو بعبارات غير مباشرة وبالنسبة للمركز، كان هذا التحدي خطيرًا، لأنه فتح الباب أمام أقاليم أخرى للتفكير بذات المنطق فالهبة الحضرمية لم تعد قضية محلية فقط، بل أصبحت جزءًا من النقاش الوطني حول مستقبل الدولة اليمنية، خصوصًا في ظل مؤتمر الحوار الوطني (2013–2014) الذي كان يناقش فكرة الدولة الاتحادية هنا، وجد المركز نفسه في موقف حرج فإما أن يتجاوب مع مطالب الحضارم ويخاطر بتفكك سلطته المركزية، أو أن يقمع الهبة ويعمق الشرخ بينه وبين المحافظة.

الهبة أيضًا كانت ذات بعد اقتصادي واضح فحين لجأ المحتجون إلى إيقاف الشاحنات النفطية وقطع الطرق المؤدية إلى الحقول، فإنهم كانوا يستخدمون ورقة الضغط الأهم: النفط. كانت الرسالة واضحة إذا لم تنعكس عائدات النفط على حياة السكان، فإنهم قادرون على تعطيل استخراجه هذه الخطوة أثارت قلقًا كبيرًا في أوساط السلطة المركزية، لأنها أصابت موردها الأساسي في الصميم. كما أنها لفتت أنظار المجتمع الدولي إلى حضرموت، حيث باتت الاستثمارات النفطية مهددة بالشلل بسبب الاحتجاجات الشعبية وإن استخدام النفط كورقة ضغط لم يكن مجرد خطوة احتجاجية، بل كان إعلانًا صريحًا بأن الموارد ليست ملكًا للمركز وحده، بل هي حق لأبناء الأرض أولًا. ومن هنا، يمكن القول إن الهبة دشنت خطابًا اقتصاديًا جديدًا، قوامه المطالبة بالعدالة في توزيع الثروة، ورفض استنزاف الموارد من دون مقابل.

لم تكن الهبة مجرد مواجهة سلمية مع المركز، بل حملت أيضًا بعدًا أمنيًا، خصوصًا مع انتشار النقاط القبلية المسلحة على الطرقات لقد أظهرت الأحداث أن القبائل ليست عاجزة عن حماية أراضيها، وأنها قادرة على فرض واقع جديد على الأرض ورغم أن الهبة لم تتحول إلى تمرد مسلح شامل، إلا أن مجرد وجود هذه النقاط كان كافيًا لإرسال رسالة واضحة: أن حضرموت قادرة على إدارة أمنها إذا اقتضى الأمر.

ويمكن القول إن أهم ما أنجزته الهبة هو أنها أعادت صياغة الهوية السياسية للحضارم لم يعد الحضرمي يرى نفسه مجرد مواطن في دولة مركزية بعيدة، بل أصبح يرى نفسه جزءًا من كيان محلي يمتلك القدرة على فرض إرادته هذه النقلة في الوعي الجمعي هي ما جعلت حضرموت منذ ذلك الحين لاعبًا أساسيًا في المعادلة اليمنية.

2- الانفلات الأمني في الوادي وسقوط المكلا في يد القاعدة

لقد شكّل سقوط المكلا في يد تنظيم القاعدة منعطفًا تاريخيًا لا في مسار حضرموت فحسب، بل في مسار اليمن والمنطقة بأسرها فالمدينة التي طالما وُصفت بأنها لؤلؤة بحر العرب تحولت فجأة إلى معقل للتنظيم الأكثر خطورة في شبه الجزيرة العربية غير أن هذا الانعطاف لم يكن سوى محطة ضمن سياق أوسع من الانفلات الأمني والتفكك المؤسسي الذي سبقها وأعقبها ومن خلال تتبع تفاصيل تلك المرحلة، يمكن القول إنها كانت بمثابة اختبار عسير للهوية الحضرميّة ولقدرتها على الصمود والتكيف في مواجهة انهيار المركز وصعود قوى متطرفة إذا كانت الهبة الحضرمية الأولى قد مثّلت ذروة الوعي الجماعي وصوت المطالب الشعبية في حضرموت، فإن الأعوام التي تلتها مباشرة حملت صورة مختلفة تمامًا صورة الانهيار الأمني، والتفكك المؤسسي، وصعود الجماعات المسلحة، وصولًا إلى لحظة فارقة في تاريخ اليمن الحديث وحضرموت على وجه الخصوص فقد تعاملت صنعاء مع الهبة على أنها زوبعة في فنجان، وأن الوقت كفيل بإطفائها دون الحاجة إلى إصلاحات جذرية هذه العقلية التي اتسمت بها الدولة المركزية لم تقتصر على حضرموت، بل شملت تعاملها مع كل الأقاليم التي رفعت صوتها بعد 2011، لكنها في حالة حضرموت كانت أكثر خطورة، لأن التوتر ترافق مع حضور نفطي وأمني كثيف.

ومع انشغال صنعاء بتعقيدات العملية السياسية بعد المبادرة الخليجية، والصراع بين مكونات النخبة، كان وادي حضرموت يعيش فراغًا أمنيًا متسعًا فالمنطقة العسكرية الأولى التي تمركزت هناك لم تعد تمارس دورها في الحماية، بل تحولت في نظر السكان إلى قوة غريبة تتعامل معهم ببرود، وتكتفي بحماية مصالحها هنا بدأت تظهر ملامح الانفلات الأمني اغتيالات شبه يومية تطال ضباطًا وجنودًا، جرائم تقطّع في الطرقات، انتشار الأسلحة بشكل غير مسبوق، وتوسع نشاط الجماعات المتطرف بين 2013 و2014، تحولت حضرموت خاصة واديها إلى ساحة اغتيالات مفتوح. الضباط الذين كانوا يغادرون منازلهم لم يكونوا واثقين من عودتهم، والجنود صاروا أهدافًا سهلة، وحتى الشخصيات الاجتماعية لم تسلم من الخطر هذه الظاهرة لم تكن مجرد جرائم معزولة، بل بدت وكأنها حملة منظمة تستهدف تفريغ الوادي من الكوادر العسكرية والأمنية ومع غياب التحقيقات الجادة، وتعامل الدولة بلامبالاة، ترسخ في وعي الناس أن ما يجري ليس مجرد تقصير أمني، بل ربما تواطؤ أو تجاهل متعمد لقد تركت هذه الاغتيالات أثرًا بالغًا على المجتمع الحضرمي فالشعور باللا أمن أصبح جزءًا من الحياة اليومية، والخوف صار حاضرًا في كل تفاصيل العيش كما أنها ولّدت قناعة راسخة بأن القوات القادمة من خارج المحافظة ليست معنية بحماية السكان، وأن الأمن الحقيقي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تولاه أبناء حضرموت أنفسهم. هذا الإدراك سيصبح لاحقًا دافعًا لتأييد ظهور قوات النخبة الحضرمية.

كان العام 2014 عامًا مفصليًا في اليمن ككل، حيث تمكن الحوثيون من إسقاط العاصمة صنعاء في سبتمبر، وبدأت الدولة المركزية تتهاوى بسرعة هذا الحدث كان له انعكاس مباشر على حضرموت فالمحافظة التي طالما عانت من ضعف المركز وجدت نفسها الآن أمام غياب شبه كامل له لم يعد هناك من يفرض النظام أو يضمن الأمن أو حتى يرسل الرواتب بانتظام. خلت حضرموت عمليًا في حالة فراغ سياسي–أمني، وهو فراغ سرعان ما استغلته القوى المتطرفة ما أدى الى سقوط المكلا في يد القاعدة في أبريل 2015، دخلت حضرموت أخطر مراحلها عندما تمكن تنظيم القاعدة في جزيرة العرب من السيطرة على مدينة المكلا، عاصمة المحافظة وأهم مدنها الساحلية لم تكن العملية مجرد هجوم خاطف، بل كانت انهيارًا كاملًا لأجهزة الدولة. إذ انسحبت القوات العسكرية فجأة، تاركة المدينة بلا دفاع يُذكر، ليملأ الفراغ مقاتلو التنظيم بسهولة حيث كان سقوط المكلا صدمة على أكثر من مستوى على المستوى المحلي، شعر السكان أن دولتهم قد تخلت عنهم، وتركتهم فريسة لتنظيم مسلح لا يرحم وعلى المستوى الوطني، كان المشهد دليلًا إضافيًا على أن اليمن كدولة موحدة قد دخل مرحلة الانهيار الكامل أما على المستوى الإقليمي والدولي، فقد أثار الحدث قلقًا بالغًا، لأن المكلا بمينائها وشريطها الساحلي الواسع تمثل موقعًا استراتيجيًا، وسقوطها بيد القاعدة يعني منح التنظيم قاعدة بحرية يمكن أن تهدد الملاحة في بحر العرب والمحيط الهندي.

لم يكتفِ تنظيم القاعدة بالسيطرة العسكرية على المكلا، بل حاول أن يؤسس نموذجًا بديلًا للحكم أنشأ "المجلس الأهلي" لإدارة شؤون المدينة، وبدأ بفرض نظامه الخاص، من خلال المحاكم الشرعية، وجباية الأموال، وتطبيق عقوبات صارمة في البداية، حاول التنظيم كسب تعاطف السكان عبر تقديم بعض الخدمات البسيطة التي عجزت الدولة عن توفيرها، مثل تسيير حركة المرور أو تحسين النظافة لكن سرعان ما ظهرت حقيقة حكمه القمعي، إذ انتشرت المحاكمات السريعة والإعدامات العلنية وفرض الضرائب الباهظة فالقد عاش سكان المكلا عامًا كاملًا تحت حكم القاعدة، تجربة ستظل محفورة في ذاكرتهم الجمعية. صحيح أن البعض رأى في البداية أن التنظيم نجح في تحقيق درجة من "النظام" بعد فوضى الانفلات الأمني، لكن سرعان ما تبددت هذه الرؤية مع تزايد القمع والتضييق وهكذا تحولت المدينة إلى سجن كبير، يعيش أهلها تحت خوف دائم من بطش التنظيم وبالنسبة للمكلا وأهلها، كان هذا الوضع غريبًا وصادمًا فالمجتمع الحضرمي، المعروف بتسامحه الديني وانفتاحه التاريخي على المهاجر والتجارة، وجد نفسه فجأة تحت سلطة فكر متشدد يحاول أن يقطع جذوره الحضارية لم يكن الأمر مجرد صراع سياسي، بل كان صراعًا على الهوية والثقافة. وهكذا شعر الكثيرون أن القاعدة تمثل خطرًا وجوديًا، لأنها تهدد بإلغاء الطابع المتنوع والمنفتح الذي ميّز حضرموت عبر قرون.

ورغم قبضة التنظيم الحديدية، لم يستسلم الناس تمامًا ظهرت أشكال متعددة من المقاومة الصامتة التململ الشعبي، الامتعاض من فرض الضرائب، رفض الالتزام ببعض التعليمات المتشددة، بل وحتى محاولات تهريب الأموال والوقود بعيدًا عن أعين التنظيم صحيح أن هذه المقاومة لم تكن مسلحة أو علنية، لكنها مثّلت رفضًا ضمنيًا للحكم القاعدي، ورسالة واضحة بأن حضرموت لا يمكن أن تُختزل في مشروع متطرف دخيل ولقد ترك عام من حكم القاعدة أثرًا عميقًا على وعي الحضارم فقد أدركوا أن غياب الدولة لا يعني بالضرورة الحرية أو الاستقلال، بل قد يعني الوقوع في قبضة قوى أكثر قسوة هذا الإدراك سيصبح لاحقًا عنصرًا مهمًا في صياغة الموقف الحضرمي من العلاقة مع المركز ومن فكرة الحكم المحلي فإذا كان المركز ضعيفًا وعاجزًا، وإذا كانت القوى المتطرفة على استعداد لملء الفراغ، فإن الخيار الوحيد أمام الحضارم هو بناء قوة محلية تحميهم وتدير شؤونهم. ومن هنا يمكن فهم الحماس الشعبي الذي رافق لاحقًا ولادة قوات النخبة الحضرمية ومع اتساع نفوذ القاعدة في المكلا، بدأ الخطر يتجاوز حدود حضرموت فالتنظيم سيطر على ميناء استراتيجي، وحصل على موارد مالية ضخمة من خلال فرض الضرائب والاستيلاء على المصارف، ما جعله أكثر قدرة على التمدد في المنطقة هنا جاء قرار التحالف العربي، وخاصة الإمارات العربية المتحدة، بضرورة التحرك وفي أبريل 2016، انطلقت عملية عسكرية نوعية لتحرير المكلا فالعملية كانت سريعة وفعّالة، إذ تمكنت قوات التحالف بالتنسيق مع أبناء حضرموت من طرد مقاتلي القاعدة خلال أيام معدودة لكن الأهم من العملية ذاتها كان ما أعقبها تأسيس قوات النخبة الحضرمية، كقوة محلية تتولى مسؤولية الأمن في الساحل هذه اللحظة كانت تاريخية، لأنها جسّدت لأول مرة مطلبًا حضرميًا قديمًا أن يتولى أبناء المحافظة بأنفسهم حماية أرضهم وولادة النخبة الحضرمية حيث تم تشكيل النخبة لم يكن مجرد خطوة أمنية، بل كان خطوة سياسية بامتياز فقد أعطى الحضارم إحساسًا بالسيادة، وأثبت أن البديل عن المركز ليس بالضرورة الفوضى أو القاعدة، بل يمكن أن يكون قوة محلية منظمة ومع الدعم الإماراتي، تمكنت النخبة من فرض الأمن في المكلا ومناطق أخرى، وأصبحت رمزًا للتحول الذي تعيشه حضرموت ولقد غير هذا التطور قواعد اللعبة فبعد أن كانت حضرموت تعتمد على قوات من خارجها لحمايتها، أصبحت الآن تمتلك ذراعًا أمنية خاصة بها وهذا لم يكن مجرد إنجاز محلي بل كان أيضًا رسالة سياسية للمركز وللإقليم: أن حضرموت قادرة على إدارة أمنها بشكل مستقل، وأنها ليست بحاجة دائمة إلى سلطة مركزية متراخية وهذا الوضع ترك أثرًا عميقًا على الهوية السياسية للحضارم فقد ترسخ لديهم أن غياب الدولة المركزية لا يعني بالضرورة أن البديل سيكون أفضل، بل قد يعني حلول قوى متطرفة أكثر قسوة كما أدركوا أن الاعتماد على المركز لحمايتهم لم يعد خيارًا، وأن الحل يكمن في بناء قوة محلية خاصة بهم هذا الإدراك سيكون الأساس الذي انطلقت منه تجربة النخبة الحضرمية.

3- مرحلة البحسني العصر الذهبي لحضرموت

إن دراسة التاريخ السياسي والاجتماعي لحضرموت تقتضي الوقوف مطولًا أمام المرحلة الممتدة من عام 2016 وحتى عام 2021، وهي المرحلة التي ارتبطت بقيادة اللواء الركن فرج سالمين البحسني، والتي يمكن وصفها بغير تردد بأنها العصر الذهبي لحضرموت في تاريخها الحديث فقد مثلت هذه الحقبة نقطة تحوّل حقيقية، إذ انتقلت فيها المحافظة من حالة الانهيار والفوضى، ومن تجربة مريرة تحت سطوة تنظيم القاعدة، إلى نموذج للأمن والاستقرار والتنمية والبناء المؤسسي، وأصبحت خلالها حضرموت فاعلًا أساسيًا في المعادلة الوطنية والإقليمية، بعدما كانت لعقود طويلة مجرد هامش بعيد في حسابات الدولة المركزية لقد دخلت حضرموت هذه المرحلة وهي مثقلة بجراح الماضي القريب جراح الانفلات الأمني الذي اجتاح مدنها وبلداتها في الوادي ومرارة سقوط المكلا في يد تنظيم القاعدة عام 2015، حينما غابت الدولة المركزية بشكل شبه كامل، ووجد المواطنون أنفسهم في مواجهة مصير مظلم لكن مع لحظة التحرير في أبريل 2016، انقلبت الموازين، إذ تجسّد التحول الأكبر في شخصية القائد الذي ارتبط اسمه بعملية الاستعادة والبناء اللواء الركن فرج البحسني الذي لم يكن هذا التحرير مجرد حدث عسكري، بل كان إعلانًا لولادة زمن جديد، زمن استطاعت فيه حضرموت أن تفرض نفسها كقوة محلية، وأن تقدم نموذجًا متفردًا في الإدارة والأمن والتنمية فمن الناحية الأمنية، جاءت بصمة البحسني حاسمة وفارقة فقد أدرك منذ البداية أن استعادة ثقة المواطن تبدأ من شعوره بالأمان، وأن أي مشروع سياسي أو اقتصادي لا يمكن أن ينجح في ظل الفوضى ولهذا، بادر إلى تأسيس قوات النخبة الحضرمية، التي كانت بمثابة الذراع الأمنية المحلية للمحافظة هذه القوة، التي تكونت من أبناء حضرموت أنفسهم، لم تكن مجرد جهاز أمني بل جسّدت فكرة السيادة المحلية والحماية الذاتية. وبفضلها، تحولت المكلا والساحل إلى مناطق آمنة مستقرة، في وقت كانت فيه معظم مدن اليمن تعيش اضطرابات واغتيالات وانهيارًا أمنيًا شاملًا لقد مثّلت النخبة الحضرمية نموذجًا ناجحًا في الحرب على الإرهاب، وأثبتت أن القوة المحلية، إذا ما مُنحت الثقة والدعم، قادرة على أن تؤدي دورًا يفوق بكثير أداء الجيوش المركزية المترهلة.

أما على المستوى الخدمي حقق البحسني إنجازات ملموسة لم تعرفها حضرموت من قبل ففي قطاع الكهرباء، الذي شكّل لعقود أزمة مستعصية، عمل على إدخال محطات جديدة وتوسيع الشبكات، مما وفر استقرارًا نسبيًا أعاد الأمل للمواطنين، وفتح الباب أمام النشاط الاقتصادي والتجاري وفي قطاع المياه، شهدت مدن المكلا والساحل مشاريع لتحسين الشبكات وحفر الآبار، ما جعل المياه تصل إلى أحياء كانت تعاني عطشًا طويلًا ولم تقتصر هذه الإنجازات على المرافق الأساسية، بل شملت أيضًا البنية التحتية، حيث شهدت المحافظة صيانة وتوسعة للطرق الداخلية والخارجية، وإعادة تأهيل المرافق العامة.

اقتصاديًا، يمكن القول إن البحسني حقق اختراقًا تاريخيًا في علاقة حضرموت بثروتها النفطية فقد تمكن من انتزاع اتفاق مع الحكومة المركزية يقضي بعودة نسبة من عائدات النفط إلى المحافظة، وهو إنجاز غير مسبوق مكّن حضرموت من تمويل مشاريعها التنموية ذاتيًا، وأخرجها من دائرة الاعتماد الكامل على المركز ومع تنشيط الموانئ وتطوير ميناء المكلا والضبة، ازدادت موارد المحافظة، وبدأت عجلة الاقتصاد تدور بوتيرة أسرع، ما انعكس على الحياة اليومية للناس اما على الصعيد السياسي تميزت هذه المرحلة بكونها مرحلة التمكين السياسي للحضارم فقد رعى البحسني انعقاد مؤتمر حضرموت الجامع عام 2017 وهو أول تجربة سياسية جامعة للمحافظة، استطاعت أن تجمع تحت سقفها مختلف المكونات والنخب وأن تصوغ وثيقة مطالب تاريخية أكدت على الحق الحضرمي في التمكين والحكم المحلي وإدارة الموارد ولقد أعطى المؤتمر للحضارم ثقة جديدة بأن صوتهم يمكن أن يكون موحدًا ومسموعًا، وأن حضرموت ليست مجرد تابع، بل فاعل سياسي مستقل.

وعلى الصعيد الإقليمي، استطاع البحسني أن يبني علاقات متينة مع التحالف العربي، خاصة الإمارات والسعودية، وهو ما ضمِن استمرار الدعم العسكري والاقتصادي للمحافظة. هذه العلاقات لم تكن قائمة على التبعية، بل على الشراكة الاستراتيجية، حيث ظهرت حضرموت في هذه الفترة كرقم صعب في حسابات المنطقة.

إن قراءة هذه المرحلة تكشف أن البحسني لم يكن مجرد محافظ أو قائد عسكري، بل كان رجل دولة بمعنى الكلمة، جمع بين القيادة العسكرية الحاسمة، والرؤية السياسية الحكيمة، والإدارة التنموية المتوازنة لقد نجح في أن يجعل من حضرموت نموذجًا استثنائيًا في زمن انهيار الدولة، وأثبت أن المحافظات يمكن أن تكون قادرة على إدارة نفسها إذا ما توفرت لها القيادة المخلصة والكفؤة وعليه، فإن المرحلة الممتدة بين 2016 و2021 لم تكن مجرد سنوات عابرة في تاريخ حضرموت، بل كانت عصرها الذهبي الذي اجتمعت فيه الإنجازات الأمنية والخدمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتجلّت فيه صورة القائد الذي قاد شعبه من لحظة الانهيار إلى ذروة التمكين لقد ترك البحسني إرثًا خالدًا سيظل محفورًا في ذاكرة الحضارم، وسيُذكر دائمًا كواحد من أعظم قادة حضرموت في تاريخها الحديث، إن لم يكن أعظمهم على الإطلاق.

حضرموت والعملية السياسية اليمنية في ظل التحولات الأخيرة

مع مطلع عام 2021، دخلت حضرموت مرحلة جديدة من تاريخها الحديث، اتسمت بكونها حلقة وصل بين ماضي التجربة الأمنية مع البحسني وحاضرها المعقد في ظل مسار العملية السياسية اليمنية المتعثرة فقد أصبحت المحافظة أكثر حضورًا في النقاشات السياسية الوطنية والدولية، وأكثر ارتباطًا بالرهانات الإقليمية وفي الوقت نفسه، لم تكن الأوضاع الداخلية مستقرة بما يكفي لتمنحها القدرة على التماسك، بل كانت تشهد احتجاجات شعبية متصاعدة وأزمات خدمية خانقة، ما جعلها تعيش حالة مزدوجة أصبحت مركز اهتمام على مستوى الدولة، ومركز معاناة على مستوى المجتمع رغم ان العام 2021، كان الأمن في ساحلها لا يزال مستقرًا نسبيًا بفضل قوات النخبة الحضرمية، لكن الخدمات الأساسية كانت في أسوأ حالاتها انقطاعات الكهرباء وصلت إلى ذروتها، ومع كل صيف كانت المدن الكبرى في ساحل حضرموت تتحول إلى بؤر غضب شعبي في الوقت نفسه، لم تفلح محاولات السلطة المحلية في إيجاد حلول جذرية وظلت الوعود تتكرر بلا نتائج ملموسة هذا التناقض بين الأمن والخدمات جعل الناس يفقدون تدريجيًا ثقتهم بالسلطة المحلية، وأعاد إلى الواجهة خطابًا قديمًا أن حضرموت بحاجة إلى إدارة مختلفة أكثر شفافية وأكثر قدرة على تلبية مطالبهم وشهدت حضرموت سلسلة من الاحتجاجات الشعبية الواسعة، خاصة في المكلا ومديريات الساحل خرج الناس إلى الشوارع للمطالبة بتحسين الخدمات وخفض أسعار الوقود والمواد الغذائية، التي شهدت ارتفاعًا جنونيًا مع تدهور سعر العملة الوطنية وبعض هذه الاحتجاجات اتخذ شكل العصيان المدني، حيث أغلقت المحلات وتوقفت المواصلات، بينما تطورت أخرى إلى مواجهات محدودة مع القوات الأمنية هذه الاحتجاجات لم تكن مجرد تعبير عن ضيق معيشي، بل كانت أيضًا مؤشرًا على تحوّل المزاج الشعبي فالأهالي الذين احتضنوا تجربة النخبة الحضرمية وأشادوا بمرحلة البحسني في بداياتها، باتوا الآن أكثر نقدًا، وأكثر إصرارًا على محاسبة المسؤولين المحليين لقد أصبح واضحًا أن شرعية أي قيادة حضرمية لن تقوم فقط على الأمن، بل على تحسين معيشة الناس.

وفي العام 2022، شهد اليمن حدثًا سياسيًا كبيرًا تمثل في تشكيل مجلس القيادة الرئاسي برئاسة الدكتور رشاد العليمي، خلفًا للرئيس عبد ربه منصور هادي هذا المجلس ضم ثمانية أعضاء يمثلون مكونات سياسية وعسكرية مختلفة، من بينهم اللواء فرج البحسني نفسه هذا التطور كان له أثر مباشر على حضرموت ووجود البحسني في مجلس القيادة أعطى انطباعًا أن صوت حضرموت سيكون حاضرًا في صنع القرار الوطني لكنه في الوقت نفسه أثار تساؤلات حول طبيعة تمثيل المحافظة هل يمثل البحسني حضرموت بوصفها كيانًا موحدًا، أم يمثل جزءًا من معادلة سياسية أكبر تتجاوز حدودها ومع مرور الوقت، اتضح أن حضرموت لم تحصل على وزن يتناسب مع مساحتها وثرواتها داخل المجلس، ما ولّد

شعورًا متزايدًا بالتهميش وفي هذه الفترة، برزت أيضًا ملامح في حضرموت بشكل أوضح على القوات العسكرية في حضرموت وكيف توريعها هذا التوزع خلق نوعًا من الثنائية داخل المحافظة ساحل آمن ومستقر نسبيًا تحت سلطة النخبة، ووادي مضطرب يشهد اغتيالات وانفلاتًا أمنيًا مستمرًا وقد انعكس هذا الوضع على النقاشات السياسية، حيث بدأ كثير من الحضارم يطالبون بضرورة توحيد القوة الأمنية تحت قيادة محلية خالصة، معتبرين أن استمرار ازدواجية السيطرة الأمنية يعني استمرار الانقسام والضعف ليتعزز خطاب الهوية الحضرميّة أكثر من أي وقت مضى في هذي المرحلة فقد صار شائعًا بين النخب السياسية والاجتماعية القول إن حضرموت ليست مجرد محافظة من محافظات اليمن بل كيان له خصوصية تاريخية وجغرافية وثقافية، ويجب أن يكون له وضع خاص في أي تسوية سياسية قادمة.

وفي العام 2023 شهده حضرموت مرحلة جديدة من تاريخها المعاصر، يمكن وصفها بأنها الأكثر تعقيدًا وتشابكًا على الإطلاق فالمحافظة التي شكّلت لعقود طويلة الهامش البعيد في معادلة الدولة المركزية صارت اليوم في قلب الصراع الإقليمي والوطني، وفي مركز الاهتمام الدولي ومع تعاظم الأزمات المعيشية وتفاقم الانقسامات السياسية، بدا أن حضرموت تقف على مفترق طرق حاسم إما أن تنجح في فرض كيانها السياسي والاقتصادي كإقليم مستقل القرار ضمن اليمن الجديد، أو أن تظل رهينة لعبة النفوذ بين القوى المتصارعة خاصة منذ منتصف 2023 شهدت مدن ومديريات حضرموت موجات متلاحقة من الاحتجاجات الشعبية، تجاوزت في طبيعتها وأهدافها ما كان يحدث في الأعوام السابقة لم تعد المظاهرات مقتصرة على المطالبة بالكهرباء أو خفض أسعار الوقود، بل ارتقت إلى مستوى أعلى، حيث طالبت بإنهاء التهميش، وإخراج القوات غير المحلية، وضمان نصيب عادل من عائدات النفط والغاز وفي المكلا، تحولت الساحات العامة إلى منصات احتجاجية مفتوحة، حيث نُصبت خيام الاعتصام في قلب المدينة، واستمرت لأيام متواصلة اتخذت الاحتجاجات طابعًا شبابيًا واسعًا، إذ قاد طلاب الجامعات والنقابات المهنية التظاهرات، رافعين شعارات تطالب بحقوقهم المشروطة أما في سيئون وتريم، فقد ارتبطت الاحتجاجات بمطلب مركزي هو إخراج المنطقة العسكرية الأولى، التي يراها السكان رمزًا لهيمنة المركز واستنزاف الموارد هذه الاحتجاجات لم تعد عفوية فقط، بل باتت منظمة بشكل أكبر، يقودها ناشطون ولجان ميدانية، وتجد دعمًا ضمنيًا من بعض القيادات القبلية والسياسية ومع ذلك، فإن السلطة المحلية واجهتها أحيانًا بالقوة الناعمة عبر الوعود، وأحيانًا بالقمع المحدود، ما زاد من تعقيد المشهد.

في هذه الفترة، أصبح التنافس في حضرموت أكثر وضوحًا وعلنية على مستوى النخب المحلية، شهدت هذه المرحلة بروز تحركات واسعة لإعادة إحياء مؤتمر حضرموت الجامع كمرجعية سياسية جامعة فقد قاد اللواء أحمد سعيد بن بريك وعدد من القيادات البارزة دعوات لإعادة تنشيط المؤتمر ليكون الصوت الرسمي الموحد للمحافظة وفي المقابل، برزت أصوات أخرى تشكك في قدرة المؤتمر على تمثيل جميع

الحضارم، مشيرة إلى انقسامات داخلية وتباينات بين الوادي والساحل خاصة بعد الاحداث التي قام بها حلف قبائل حضرموت بعد زيارة رئيس مجلس القيادة الرئاسي في منتصف 2024 والتي مثلت زيارة رئيس مجلس القيادة الرئاسي إلى حضرموت محطة فارقة في تاريخ العلاقة بين الحكومة وأكبر محافظة يمنية من حيث المساحة والموارد والثقل الاجتماعي فقد حملت هذه الزيارة معها توقعات كبيرة من أبناء المحافظة الذين كانوا يتطلعون إلى إجراءات عملية تعالج أزمات الخدمات، وتعيد الاعتبار لمطالبهم التاريخية في إدارة الثروات، وتمكين الكادر المحلي من إدارة شؤونهم بعيدًا عن الوصاية المركزية غير أن ما رافق الزيارة وما تلاها كشف عن فجوة واسعة بين وعود السلطة المركزية وبين طموحات الشارع الحضرمي، وهو ما أوجد بيئة خصبة لتحركات قبلية وسياسية غير مسبوقة، قادتها بصورة مباشرة قيادة حلف قبائل حضرموت وبعد زيارة رئيس مجلس القيادة، برز الحلف بوضوح أكبر كفاعل سياسي مباشر، مستخدمًا أدواته القبلية والاجتماعية والاقتصادية لتأكيد أن حضرموت ليست مجرد هامش في المعادلة الوطنية، بل مركزًا قادرًا على إملاء شروطه إذا تجاهله المركز.

أول ما يمكن ملاحظته هو أن الحلف استقبل الزيارة بخطاب متوازن، لكنه خرج منها بخطاب تصعيدي إذ سادت في البداية حالة من الترقب والانتظار، لكن سرعان ما تحولت إلى خيبة أمل مع إدراك أن الزيارة لم تحمل حلولًا جذرية لأزمات الكهرباء والمياه، ولم تتضمن التزامات واضحة بشأن تمكين أبناء المحافظة من إدارة مواردهم النفطية فهذا التحول في المزاج العام انعكس بسرعة على بيانات وتصريحات الحلف التي وصفت الزيارة بأنها غير كافية ومخيبة للآمال، معتبرة أن الحكومة لا يزال يتعامل مع حضرموت بمنطق التطمين لا بمنطق الحل واستنادًا إلى هذا التقييم، انتقل الحلف إلى خطوات عملية أكثر وضوحًا فبدأ بتفعيل أداة الضغط الشعبي من خلال الدعوة إلى الاعتصامات وتنظيم الاحتجاجات في المكلا وسيئون ومدن أخرى لكن الخطوة الأبرز التي تعكس حجم التفرّد القيادي للحلف تمثلت في قرار إيقاف تدفق شحنات الديزل من حقول النفط والمصافي إلى السوق المحلية وإلى محطات التوليد هذا القرار لم يكن عاديًا، بل كان إجراءً تصعيديًا ذا أثر اقتصادي مباشر، جعل صوت الحلف مسموعًا بقوة فمن خلال إيقاف ناقلات الوقود، استطاع الحلف أن يفرض معادلة جديدة لا كهرباء ولا خدمات ولا استقرار طالما لم تُنفذ مطالب أبناء حضرموت وقدرت بعض التقارير أن هذا الإجراء حرم السلطة المحلية من إيرادات تُقدّر بمئات الملايين من الريالات شهريًا، ما وضعها في موقف ضعيف أمام المركز وعندما حاولت السلطة المركزية امتصاص الموقف عبر تشكيل لجنة رئاسية للتواصل مع الحضارم، رفض الحلف هذه الخطوة بشكل قاطع، واعتبرها محاولة للتسويف وإضاعة الوقت وعند متابعة تفاصيل الأحداث تكشف أن الحلف اعتمد استراتيجية تصعيد متدرجة، تبدأ بالبيانات، ثم الاعتصامات، ثم الإجراءات الاقتصادية، مع التلويح بخطوات أشد مثل الحكم الذاتي إذا لم تتم الاستجابة هذه الاستراتيجية كانت تعكس تفرّد قيادة الحلف

بالقرار، حيث ظهرت شخصية الشيخ عمرو بن حبريش في الواجهة، باعتباره الموجه الأساسي لكل التحركات ورغم أن الحلف يضم طيفًا واسعًا من القبائل، إلا أن القرارات كانت تصدر بصورة مركزية واضحة، ما أظهر أن القيادة القبلية في لحظات الأزمات تميل إلى شخصنة القرار أكثر من تشاركيته. ورغم الانتقادات التي وُجهت لهذا التفرّد، إلا أن نتائجه العملية أكسبت الحلف نسبية لأنه بدا قادرًا على الفعل والتنفيذ، في حين كانت مؤسسات الدولة تعجز عن تقديم أبسط الخدمات إلى جانب ذلك، كثفت مجلس القيادة الرئاسي نشاطه، محاوِلة تقديم بعض الاهتمام بين المركز والمحافظة لكن واقع الحال أظهر أن هذه لم تستطع حتى الآن تحقيق اختراق حقيقي في ملفي الخدمات والثروة، ما جعل الشارع ينظر إليها بقدر من الشك وعدم الرضا وخاصة عند وضع خطة تطبيع تهم المحافظة

لتشهدت محافظة حضرموت خلال الأشهر الماضية من العام 2025 موجة واسعة من الاحتجاجات الشعبية التي مثلت انعكاسًا عميقا لأزمة الخدمات الأساسية والانهيار المعيشي الذي طال مختلف فئات المجتمع، غير أنّ هذه الاحتجاجات أخذت بعدًا خاصًا في مدينة تريم التي تعد من المدن ذات الرمزية الاجتماعية والدينية في وادي حضرموت وقد جاءت هذه التطورات في سياق عام من التدهور الاقتصادي وتكرار انقطاع التيار الكهربائي، وغياب المشتقات النفطية، وارتفاع الأسعار إلى مستويات غير مسبوقة ما جعل البيئة العامة في المحافظة مهيأة لانفجار الغضب الشعبي، إلا أنّ ما وقع في تريم اتخذ طابعًا أكثر درامية بسبب لجوء السلطات إلى استخدام القوة المفرطة، وما ترتب على ذلك من سقوط ضحايا وجرحى منذ بداية يوليو 2025 بدأت تتشكل نواة الغضب الشعبي في المكلا ومديريات الساحل، حيث انطلقت المظاهرات احتجاجًا على الانقطاعات الطويلة للتيار الكهربائي التي وصلت أحيانًا إلى ثمانية عشر ساعة يوميًا، وهو الأمر الذي شل الحياة العامة وأثّر على المرافق الخدمية كالمستشفيات والمصالح التجارية ومع اتساع رقعة الاحتجاجات إلى مناطق الوادي، بدت مدينة تريم الأكثر استجابة لهذه الدعوات بحكم تراكم المعاناة فيها وارتفاع درجة الاحتقان بين السكان تجاه السلطات المحلية والعسكرية التي يرون أنّها مسؤولة عن تدهور الأوضاع وفي تريم، لم تكن المطالب محصورة في تحسين الكهرباء فحسب، بل امتدت لتشمل قضايا أوسع مثل تأمين المشتقات النفطية، وتوفير الخدمات العامة، ووقف الفساد الإداري ومعالجة الانهيار المعيشي الذي أرهق الأسر وأدخل شرائح واسعة من المجتمع في حالة من العجز الاقتصادي.

مع أواخر يوليو، برزت تريم كأحد مراكز الاحتجاج الأبرز، إذ أقدم السكان على تنظيم اعتصامات مفتوحة وإغلاق لمكاتب السلطة المحلية، كما شلّت الحركة الاقتصادية عبر عصيان مدني وإيقاف حركة الشاحنات التجارية وقد شكّلت هذه الخطوات رسالة قوية من السكان تعكس حجم الاحتقان ومدى الاستعداد للتصعيد خصوصًا أنّ هذه الإجراءات لم تأتِ بشكل عشوائي، بل بدت وكأنها منظمة ومنسقة تعكس قدرة المجتمع المحلي في تريم على التعبئة وتوحيد الموقف حول مطلب العدالة الخدمية كانت الأجواء في هذه المرحلة يغلب عليها الطابع السلمي، حيث اتخذ المحتجون أسلوب إغلاق المرافق والطرقات بطريقة رمزية للضغط دون الدخول في مواجهة مباشرة مع الأجهزة الأمنية غير أنّ المشهد لم يستمر طويلًا على هذا النحو، ففي 31 يوليو وقعت حادثة مفصلية عندما قُتل المتظاهر الشاب محمد سعيد يادين برصاص قوات أمنية أثناء محاولته المشاركة في إحدى المظاهرات، وقد أحدثت هذه الحادثة صدمة كبيرة في المجتمع التريمي وأعطت زخما جديدًا للاحتجاجات إذ لم يعد الغضب مقتصرًا على غياب الكهرباء والخدمات، بل تحوّل إلى غضب ضد القمع الأمني وانتهاك حق المواطنين في التعبير السلمي فمقتل المتظاهر لم يكن حدثًا عابرًا، بل مثل نقطة تحول جعلت من تريم مركزًا للاحتجاجات الأكثر سخونة على مستوى المحافظة، وأكسب الحركة الاحتجاجية بعدًا أخلاقيًا وحقوقيًا تجاوز حدود المطالب المعيشية. التقارير الحقوقية التي صدرت في أعقاب الحادثة وصفت ما حدث بأنه استخدام مفرط للقوة ضد متظاهرين سلميين، وطالبت بفتح تحقيق عاجل ومحاسبة المسؤولين عن إطلاق النار ومع مطلع أغسطس، بدأت الأحداث في تريم تتخذ مسارًا أكثر تصعيدًا، إذ تواصلت الاعتصامات وجرى إغلاق الطريق الدولي الرابط بين الوادي والساحل، وهو طريق حيوي لحركة التجارة والنقل أدى ذلك إلى تدخل القوات العسكرية التابعة للمنطقة الأولى التي عمدت إلى استخدام القوة المفرطة لفض الاعتصام، بما في ذلك إطلاق الرصاص الحي والغاز المسيل للدموع وقد أسفر هذا التدخل عن سقوط جرحى بعضهم في حالة حرجة، وتم نقلهم إلى مستشفى سيئون لتلقي العلاج ولم يكن هذا التدخل مجرد حادث عابر، بل كشف عن إصرار السلطات على استخدام الحل الأمني في مواجهة الأزمة، وهو ما ساهم في تأجيج المشاعر الشعبية وتعزيز القناعة بأن السلطة تتعاطى مع المطالب بسطحية لا تعالج جوهر المشكلة لتتواصل المواجهات خلال الأيام اللاحقة، حيث تكرر تدخل القوات العسكرية لفتح الطرق وإزالة الحواجز التي أقامها المحتجون، ما أدى إلى مصادمات متكررة. وقد أشارت مصادر محلية إلى أنّ الانتشار الأمني والعسكري في المدينة بلغ مستوى غير مسبوق، إذ نُصبت نقاط تفتيش عند مداخل المدينة وانتشرت الدوريات في الأحياء القريبة من الطريق الدولي، في مشهد عكس حالة استنفار أمني كامل وقد أضفت هذه الأجواء على المدينة طابعًا من التوتر والاحتقان، وأشعرت السكان بأنهم يعيشون في وضع أشبه بالحصار، وهو ما زاد من حدة الغضب الشعبي ودفع بمزيد من الفئات إلى الانضمام للحركة الاحتجاجية.

من جهة أخرى، حاولت السلطات المحلية احتواء الأزمة عبر إطلاق سراح المعتقلين الذين تم احتجازهم أثناء فض الاعتصامات، وقد اعتُبر هذا الإجراء خطوة نحو التهدئة، لكنه لم يكن كافيًا لتبديد مشاعر الغضب، إذ ظلّت المطالب الأساسية المتعلقة بالخدمات والعدالة غائبة عن أي معالجة جدية. بل على العكس، رأى كثيرون أنّ هذا الإفراج ليس سوى محاولة شكلية لامتصاص الغضب دون تقديم حلول حقيقية. وقد ساهمت هذه الرؤية في استمرار الاحتجاجات على الرغم من القمع الأمني.

من الناحية الرمزية، فإنّ ما جرى في تريم يكتسب أهمية خاصة، إذ إن المدينة تُعرف بثقلها الاجتماعي والديني والثقافي، واحتجاجها بهذا الشكل يُظهر أنّ المعاناة بلغت حدًا جعل سكانها يتجاوزون تحفظاتهم التقليدية ويخوضون مواجهة مباشرة مع السلطة. كما أنّ استخدام القوة ضدهم أثار ردود فعل واسعة ليس فقط في الداخل اليمني، بل أيضًا على مستوى منظمات حقوقية وإعلامية إقليمية ودولية، وهو ما ساهم في إبراز احتجاجات تريم كحدث محوري داخل مشهد حضرموت العام.

من الزاوية السياسية، يمكن القول إنّ احتجاجات تريم لم تكن مجرد مطالب خدمية محدودة، بل حملت في طياتها أبعادًا أوسع تتعلق بموقع حضرموت في المشهد اليمني وصراع القوى بين الفاعلين المحليين والإقليميين. إذ إنّ سكان تريم شعروا بأن مدينتهم، ومعها وادي حضرموت، مهمّشة في إطار الترتيبات العامة التي تسيطر عليها أطراف متنافسة، وأنّ هذا التهميش تجلّى في غياب الاستثمارات الخدمية الأساسية وتراكم الفساد وغياب الشفافية في إدارة الموارد لذلك، فإنّ الغضب الشعبي لم يكن موجّهًا ضد انقطاع الكهرباء فقط، بل ضد منظومة كاملة من الإهمال والفساد الذي جعل حياة المواطنين غير محتملة لكن في الوقت ذاته لم تكن تريم وحدها في هذا المشهد، إذ سرعان ما انتقلت شرارة الغضب إلى مدن أخرى في ساحل ووادي حضرموت على حد سواء.

ففي مدينة سيئون، العاصمة التاريخية والإدارية لوادي حضرموت، خرج المئات من المواطنين للتعبير عن سخطهم إزاء الانهيار المعيشي وانعدام الخدمات الأساسية، حيث أغلقت المحلات التجارية أبوابها في أكثر من يوم ضمن خطوات تصعيدية تهدف إلى لفت أنظار السلطات إلى حجم المعاناة. كما شهدت المدينة مسيرات عفوية اتسمت بقدر من الانضباط والتنظيم، ورفعت خلالها شعارات تندد بتردي الوضع الاقتصادي وتدعو إلى حلول عاجلة لتأمين الكهرباء والمشتقات النفطية التي باتت معضلة مستمرة تعصف بحياة الناس اليومية.

أما مدينة المكلا، عاصمة حضرموت الساحلية ومركز ثقلها السياسي والإداري، فقد كانت مسرحاً لتحركات احتجاجية أيضاً، وإن جاءت بصيغة مختلفة بحكم الحضور الأمني المكثف وسيطرة قوات النخبة الحضرمية على معظم مفاصلها. خرجت مجموعات شبابية وطلابية إلى الشوارع مطالبة بوقف تدهور العملة المحلية وبإيجاد حلول جذرية لأزمة الكهرباء التي تعصف بالمدينة صيفاً وشتاءً على حد سواء. كما شهدت المكلا إغلاقاً متكرراً للطرقات الرئيسية ووقفات احتجاجية أمام عدد من المؤسسات الحكومية، في دلالة على اتساع رقعة الغضب الشعبي الذي لم يعد مقتصراً على وادي حضرموت بل شمل الساحل أيضاً وفي مديريات أخرى مثل الشحر والغيل وبقية مناطق الساحل، تكررت مشاهد الغضب الشعبي، وإن اختلفت درجاتها من حيث الحدة والانتشار. فقد خرج الصيادون في مدينة الشحر على سبيل المثال محتجين على ارتفاع أسعار الوقود الذي انعكس مباشرة على تكاليف رحلاتهم البحرية وأثّر على قوتهم اليومي فيما شهدت مناطق أخرى تظاهرات صغيرة سرعان ما انضمت إلى موجة الاحتجاجات العامة التي هزت المحافظة بأكملها.

إن هذه المشاهد جميعها تتكامل لتشكل لوحة احتجاجية واسعة غطت معظم حضرموت، لكنها وجدت في تريم أيقونتها الأكثر بروزاً وإثارة للاهتمام، بحكم الطابع الشعبي الواسع الذي اتسمت به احتجاجاتها وما رافقها من صدامات محدودة مع القوى الأمنية، وهو ما منحها زخماً إعلامياً وجعلها محور النقاشات السياسية المحلية والإقليمية. فقد تحولت احتجاجات تريم إلى رمز لمعاناة حضرموت بأكملها، حيث اجتمعت فيها كل العوامل الدافعة للغضب الشعبي: من انقطاع الكهرباء بشكل متكرر ولساعات طويلة، إلى أزمة الوقود الخانقة، مروراً بغلاء الأسعار غير المسبوق، وصولاً إلى الإحساس العام بالخذلان من قبل السلطات المركزية والمحلية التي لم تفِ بوعودها المتكررة في تحسين الأوضاع ولم يكن خافياً أن هذه التحركات الشعبية تحمل أيضاً في طياتها رسائل سياسية غير مباشرة، حيث ربط كثير من المشاركين فيها بين مطالبهم المعيشية وبين واقع حضرموت السياسي ضمن الخارطة اليمنية المعقدة. إذ يرى قطاع واسع من المواطنين أن حضرموت، بما تمتلكه من ثروات نفطية وموانئ استراتيجية، تعاني تهميشاً مزدوجاً من الحكومة المركزية ومن القوى المحلية المتنافسة على السلطة، في حين يظل المواطن العادي الخاسر الأكبر من هذا الصراع. وهو ما جعل الاحتجاجات لا تقتصر على مجرد مطالب خدمية بل تتجاوزها إلى التساؤل عن مستقبل حضرموت ذاته وموقعها في أي تسوية سياسية قادمة.

إن تزامن هذه الاحتجاجات في مدن حضرموت المختلفة، وبروزها بصورة أقوى في تريم، يعكس حجم الاحتقان المتراكم لدى المجتمع الحضرمي الذي لم يعد يقبل الصمت حيال أزماته المتلاحقة. كما أن اتساع رقعة التظاهرات وتنوع المشاركين فيها من مختلف الشرائح الاجتماعية، من شباب وطلاب وتجار وصيادين وشرائح شعبية واسعة، يعكس إدراكاً متزايداً بأن الأزمات المعيشية لم تعد تحتمل المساومة أو الانتظار، بل تستلزم حلولاً عاجلة وحقيقية.

إنّ قراءة معمقة لهذه الأحداث تُظهر أنّ تريم شكّلت نموذجًا مُكثفًا لحالة الانفجار الاجتماعي والسياسي في اليمن عمومًا، وأنّ تعامل السلطات مع الاحتجاجات عبر القمع الأمني يعكس غياب الرؤية الاستراتيجية لمعالجة الأزمات الهيكلية. فالاعتماد على القوة لم يؤدِ إلى إخماد الغضب، بل عزّز الشعور بالظلم، وأكسب الحركة الاحتجاجية شرعية أكبر، خصوصًا مع سقوط ضحايا من المدنيين. كما أنّ استمرار هذه السياسة يُنذر بأن تتحوّل المطالب المعيشية إلى مطالب سياسية أكثر جذرية، وربما تدفع نحو إعادة تشكيل خريطة الولاءات المحلية والإقليمية.

خلاصة القول، إنّ الاحتجاجات التي شهدتها تريم ليست حدثًا عابرًا، بل هي مؤشر على عمق الأزمة التي يعيشها المجتمع الحضرمي واليمني عمومًا. فهي تعكس حالة الفشل المؤسسي في توفير أبسط مقومات الحياة، وتكشف عن هشاشة العلاقة بين السلطة والمجتمع، وتؤكد أنّ استمرار الأوضاع على ما هي عليه قد يقود إلى مزيد من التصعيد والانفجار، خصوصًا إذا لم يتم تقديم حلول ملموسة. وإنّ الدرس الأبرز من أحداث تريم أنّ القمع لا يمكن أن يكون بديلاً عن الإصلاح، وأنّ صوت الشارع، مهما تم إسكاتُه بالقوة سيظل يتردد طالما بقيت الأسباب الجذرية للأزمة قائمة دون معالجة.

وعليه، يمكن القول إن احتجاجات حضرموت الأخيرة، وبخاصة احتجاجات تريم، تمثل لحظة فارقة في مسار التفاعلات الشعبية في المحافظة، ليس فقط لأنها كشفت عمق الأزمة الاقتصادية والخدمية، وإنما أيضاً لأنها أظهرت استعداد المجتمع الحضرمي للتحرك السلمي والضغط من أجل انتزاع حقوقه، في وقت تتشابك فيه خيوط الصراع المحلي والإقليمي والدولي على أرض اليمن.

خاتمة

إن إعادة قراءة حضرموت عبر صفحات هذه الدراسة تكشف لنا أننا لسنا أمام مجرد إقليم جغرافي من أقاليم اليمن، بل أمام فضاء حضاري متكامل، له ذاكرة عميقة وهوية راسخة وتجربة ممتدة عبر القرون لقد تناولت هذه الدراسة حضرموت من زوايا متعددة، تاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأمنية، ورصدت بدقة محطات التحول الكبرى التي صنعت ملامحها المعاصرة، لتصل بنا إلى استنتاج حاسم مفاده أن حضرموت لم تكن يومًا كيانًا ساكنًا أو تابعًا، بل كانت وما تزال رقمًا صعبًا في معادلة اليمن والإقليم، وفاعلًا قادرًا على فرض حضوره كلما حاولت الظروف محاصرته.

فعبر المسار التاريخي، يتضح أنّ حضرموت لم تُختزل أبدًا في جغرافيا محلية ضيقة، بل امتدت في وعي أبنائها وفي حضورهم العالمي إلى آفاق بعيدة. فمنذ القرون الوسطى، خرج الحضرميون إلى المهاجر في الهند وشرق إفريقيا وجنوب شرق آسيا، فكانوا تجارًا ودعاة ومثقفين، أسسوا شبكات واسعة من النفوذ، وأعادوا عبر الحوالات والاستثمارات تكوين اقتصاد حضرمي موازٍ، شكّل سندًا للأرض الأم. لم يكن هذا الامتداد الخارجي مجرد بعد اقتصادي، بل كان أيضًا بعدًا فكريًا وثقافيًا، صاغ عقلية حضرمية منفتحة على العالم، لكنها في الوقت ذاته متجذرة في هويتها المحلية هذه الثنائية بين الداخل والخارج جعلت حضرموت قادرة على الصمود أمام صدمات التاريخ وتقلّبات السلطة المركزية وعندما دخلت حضرموت مرحلة الدولة الوطنية الحديثة بعد الاستقلال في الجنوب عام 1967، وجدت نفسها في مواجهة نموذج سلطوي مركزي يسعى إلى إذابة كل الخصوصيات في قالب واحد. كان إلغاء السلطنات التقليدية ودمجها في الدولة الاشتراكية خطوة صادمة لكثير من الحضارم الذين تعودوا إدارة شؤونهم محليًا عبر سلطاتهم التقليدية. ورغم شعارات المساواة، فإن السلطة المركزية الجديدة مارست نوعًا من الإقصاء الذي أدى إلى تآكل الهوية المحلية وإضعاف روح المبادرة. ولم يختلف الأمر كثيرًا بعد الوحدة اليمنية عام 1990، حيث تحولت حضرموت إلى خزان اقتصادي تستخرج منه الثروات النفطية، بينما ظل أبناؤها في الهامش بلا خدمات تنموية تليق بحجم مساهمتهم ولقد عاشت حضرموت تجارب مريرة من التهميش، لكنها لم تبقَ ساكنة. بل إنّ وعيها المتجدد، الذي صقلته تجارب الهجرة والانفتاح على العالم، أنتج عقلية جديدة تبحث عن أدوات للتعبير عن مطالبها. ومع انهيار الدولة المركزية بعد ثورة 2011، كانت حضرموت في مقدمة المشهد، إذ وجدت نفسها أمام فراغ أمني وسياسي، فاندلعت الهبة الشعبية الأولى عام 2013 عقب حادثة اغتيال الشيخ سعد بن حبريش، شيخ مشايخ قبائل الحموم. لم يكن هذا الحدث مجرد جريمة فردية، بل كان اعتداءً على الكرامة الجمعية للحضارم، فتحول إلى شرارة أشعلت غضبًا مكبوتًا منذ عقود.

وهكذا ولدت الهبة الشعبية كحركة جماهيرية غير مسبوقة، وأنتجت لأول مرة حلف قبائل حضرموت كإطار جامع تجاوز الانقسامات التقليدية ووحّد الصوت الحضرمي في مواجهة المركز ومن خلال أدوات احتجاجية متنوعة – الاعتصامات المفتوحة، إيقاف الشاحنات النفطية، استخدام الإعلام المحلي والخارجي – استطاعت الهبة أن ترسل رسالة قوية مفادها أن حضرموت لم تعد هامشًا صامتًا، بل فاعلًا قادرًا على الضغط والتأثير. لم تقتصر مطالبها على تحسين الخدمات، بل طرحت أسئلة جوهرية حول من يملك الحق في إدارة حضرموت وثرواتها وأمنها. كان ذلك لحظة وعي جمعي جديد أعاد صياغة علاقة حضرموت بالمركز على أسس مختلفة.

غير أن تجاهل المركز لمطالب الحضارم، وتعامله مع الهبة كزوبعة عابرة، سرعان ما أدى إلى نتائج كارثية. ففي ظل الفراغ الأمني، ومع انشغال صنعاء بصراعاتها الداخلية، شهد وادي حضرموت انفلاتًا أمنيًا واسعًا تمثل في اغتيالات منظمة وتوسع نشاط الجماعات المسلحة، وصولًا إلى سقوط المكلا في يد تنظيم القاعدة عام 2015. كان هذا السقوط صدمة كبرى، ليس فقط لحضرموت بل لليمن والمنطقة بأسرها، إذ تحولت "لؤلؤة بحر العرب" إلى معقل للتنظيم الأخطر في شبه الجزيرة العربية. عاش السكان عامًا كاملًا تحت حكم القاعدة، في تجربة تركت جرحًا عميقًا في الوعي الجمعي، وأكدت أن غياب الدولة لا يعني الحرية، بل قد يعني الوقوع في قبضة قوى أشد قسوة لكن هذه التجربة المريرة ولّدت أيضًا إدراكًا جديدًا لدى الحضارم وأن الأمن لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تولاه أبناء حضرموت أنفسهم. ومن هنا جاء الحماس الشعبي لتأسيس قوات النخبة الحضرمية بدعم التحالف العربي، وخاصة الإمارات. لقد نجحت هذه القوات في تحرير المكلا عام 2016 خلال أيام معدودة، وأثبتت أن الحضارم قادرون على إدارة أمنهم بكفاءة. لم يكن هذا مجرد انتصار عسكري، بل إعلانًا سياسيًا بأن حضرموت تستطيع أن تحمي نفسها بعيدًا عن هيمنة المركز، بل وربما بكفاءة أعلى منه.

وفي مرحلة البحسني (2016–2021)، عرفت حضرموت ما يمكن وصفه بالعصر الذهبي. فقد تمكنت قوات النخبة من تثبيت الأمن في الساحل، وبدأت بعض المشاريع التنموية تعطي ثمارها، وتم تدشين مؤتمر حضرموت الجامع كإطار سياسي جامع صاغ وثيقة مطالب تاريخية أكدت على حق الحضارم في التمكين السياسي والاقتصادي. كما نجح البحسني في انتزاع اتفاق يقضي بعودة نسبة من عائدات النفط إلى المحافظة، وهو إنجاز تاريخي مكّن حضرموت من تمويل مشاريعها التنموية ذاتياً. وفي ظل هذا المناخ، برزت حضرموت كفاعل إقليمي يحظى بعلاقات متينة مع الإمارات والسعودية، ما ضمِن استمرار الدعم العسكري والاقتصادي لها.

غير أنّ هذا الاستقرار النسبي لم يُترجم إلى حلول جذرية لمشاكل الخدمات ومع مرور الوقت، عاد الغضب الشعبي يتصاعد، خصوصًا مع تدهور الكهرباء والمياه والوقود، وتراجع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية هذا التناقض بين الإنجاز الأمني والإخفاق الخدمي أعاد إلى الواجهة خطابًا أكثر جذرية، وتجسد في موجات احتجاجية جديدة اجتاحت مدن حضرموت، خاصة المكلا وسيئون وتريم.

ومع تشكيل مجلس القيادة الرئاسي عام 2022، ووجود فرج البحسني كأحد أعضائه، كان هناك أمل أن تحظى حضرموت بتمثيل أفضل، لكن سرعان ما تبين أن وزنها داخل المجلس لا يتناسب مع مساحتها وثرواتها، ما ولّد شعورًا متزايدًا بالتهميش وفي هذا السياق، أعاد حلف قبائل حضرموت تفعيل دوره بقوة، خاصة بعد زيارة رئيس مجلس القيادة الرئاسي إلى حضرموت عام 2024 فقد اعتُبرت الزيارة مخيبة للآمال لعدم تقديمها حلولًا جذرية لأزمات الكهرباء والمياه والنفط، فتحول خطاب الحلف من الترقب إلى التصعيد حيث أعلن الحلف سلسلة خطوات عملية بدأت بالاعتصامات والاحتجاجات، وصولًا إلى قرار إيقاف تدفق شحنات النفط. هذا القرار كان بمثابة نقلة نوعية في أدوات الضغط، إذ حرم السلطة المحلية من مئات الملايين من الريالات شهريًا، وأثبت أن الحلف قادر على فرض معادلة جديدة تقوم على أن حضرموت لن تكون مجرد خزان نفطي يُستنزف دون مقابل

وفي عام 2025، تصاعدت موجات الاحتجاجات الشعبية في مدن الساحل والوادي، وكان لمقتل الشاب محمد سعيد يادين في تريم أثر مفصلي، إذ حوّل الاحتجاجات من مطالب خدمية إلى قضية حقوقية وأخلاقية، وأكسبها بعدًا وطنيًا وإقليميًا. أصبحت تريم رمزًا لمعاناة حضرموت بأكملها، وأيقونة للاحتجاجات التي كشفت عمق الهوة بين المجتمع والسلطات المحلية والمركزية.

إنّ كل هذه الأحداث المتشابكة – من الهجرة التاريخية إلى الهبة الأولى، ومن سقوط المكلا إلى تحريرها، ومن العصر الذهبي إلى الاحتجاجات الراهنة – تشكل نسيجًا واحدًا يروي قصة حضرموت الحديثة: قصة البحث عن موقع جديد في الدولة اليمنية وفي الإقليم، قصة الإصرار على الكرامة والعدالة والتمكين المحلي.

وعليه، فإن هذه الدراسة تصل إلى خلاصة جوهرية حضرموت اليوم ليست مجرد محافظة ضمن اليمن، بل كيان فاعل يسعى لأن يكون مركزًا بحد ذاته إن تجاهل مطالبها يعني إعادة إنتاج المقاومة بأشكال جديدة، وربما أكثر جذرية. أما إدماجها في أي مشروع وطني جديد على أسس عادلة وشفافة، فإنه لن يكون مصلحة حضرمية فقط، بل مصلحة وطنية وإقليمية. فحضرموت بما تملكه من ثروات نفطية ومعدنية وزراعية، وبما تحمله من إرث حضاري وثقافي، تمثل حجر الزاوية في استقرار اليمن والمنطقة.

مركز الأحقاف للدراسات
الاستراتيجية والإعـــلام
Al-Ahqaf Center
for Strategic Studies and Media

alahgafnet

info@alahgaf.net

أمسح رمز QR

SCAN ME / SCAN ME / SCAN ME / SCAN ME / SCAN ME / SCAN ME